جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

# آراء فى القضايا الاقتصادية المعاصرة

## التحفيز السلوكي كمدخل لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري

عدد رقم (٣) - مارس ٢٠٢٥

# CONTEMPORARY ECONOMIC PERSPECTIVES

## Behavioral Nudges: Driving the Formalization of Egypt's Informal Sector

No. 3 - March 2025

www.FEPS.edu.eg

# آراء فى القضايا الاقتصادية المعاصرة

## التحفيز السلوكي كمدخل لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري

## 1. خلفية عن الموضوع

يعاني الاقتصاد المصري من زيادة حجم القطاع غير الرسمي، حيث تجاوز عدد العاملين فيه ٥٠٪ من إجمالي العمالة غير الزراعية في عام ٢٠٢٤. ورغم نمو الاقتصاد المصري من ٢٪ سنويا في عام ٢٠١١ إلى ٣،٨٪ في عام ٢٠٢٣، وإطلاق الحكومة عدة مبادرات، لم ينعكس هذا النمو في صورة انكماش حجم القطاع غير الرسمي. ويرجع ذلك إلى أن وتيرة توليد فرص العمل الرسمية ظلت أقل من عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا، مما فرض حالة من الطلب المستمر على وظائف القطاع غير الرسمي. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يشمل القطاع غير الرسمي جميع الوحدات الإنتاجية غير المسجلة التي تنتج سلعاً أو خدمات بهدف الربح، وتستخدم عوامل إنتاج غير مرخصة، أو تعمل خارج الأُطر التنظيمية والقانونيّة. كما يعرف القانون المصري رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هذا القطاع بأنه المشروعات التي تمارس نشاطها بدون الحصول على ترخيص تشغيل أو سجل تجاري / صناعي أو بطاقة ضريبية، وبالتالي تظل خارج نطاق الرقابة الحكومية.

يشكل القطاع غير الرسمي تحدياً لعملية التنمية المستدامة في مصر، نظراً لغياب الرقابة على المنتجات، وإهدار الموارد الضريبية، وتدني الظروف المعيشية للعمالة. ومع ذلك فإن دمجه في الاقتصاد الرسمي يمثل فرصة حقيقية لزيادة الناتج القومي، وتعزيز الإيرادات الضريبية، وتوفير فرص العمل ودعم نمو الصادرات. ويساهم تبني منهج الاقتصاد السلوكي في إنجاح السياسات والمبادرات الحكومية الهادفة إلى تقليص حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري.

### حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)

**شكل رقم (1) نسبة إنتاج القطاع الرسمي وغير الرسمي من إجمالي الناتج القومي**

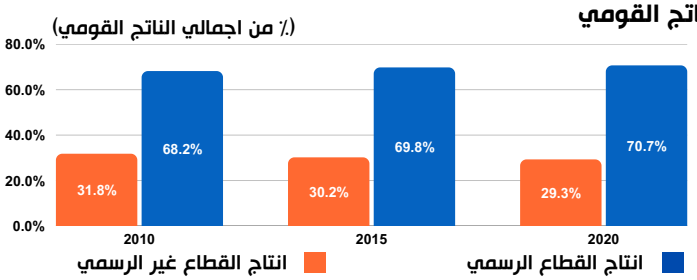


المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات من منظمة العمل الدولية (ILO)

**شكل رقم (2): العمالة خارج القطاع الرسمي (٪ من إجمالي العمالة)**

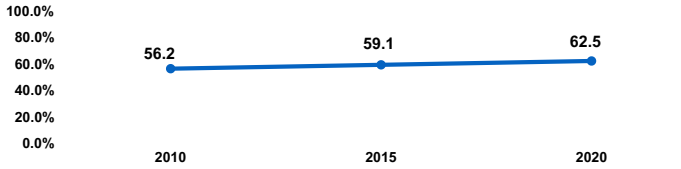


المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات من منظمة العمل الدولية (ILO)

## 2. الاقتصاد السلوكي والتغيير بالوكزات

يهدف الاقتصاد السلوكي إلى فهم كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات الاقتصادية في الواقع، وذلك بالاعتماد على مزيج من علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع.

فبدلاً من افتراض المدرسة التقليدية في الاقتصاد بأن الأفراد (سواءً كانوا منتجين أم مستهلكين) يتخذون القرارات الاقتصادية اعتمادا على الحسابات العقلانية الرشيدة (Rational choice)، فإن مدرسة الاقتصاد السلوكي تفترض أن السلوك الاقتصادي للأفراد لا يتحدد دائما من الحساب العقلاني للمكسب والخسارة، ولكن قد يختلف هذا السلوك من موقف لآخر وفقًا لمحدودية المعلومات والوقت (Bounded Rationality)، واعتماداً على إذا ما كان هذا الفرد يتصرف بمفرده أو في سياق مجموعة أوسع.

# التحفيز السلوكي كمدخل لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري

بعبارة أخري، فإن الاقتصاد السلوكي يسلط الضوء على العوامل النفسية والاجتماعية والعاطفية والثقافية التي تؤثر على سلوكنا الاقتصادي، ويأتي على رأسها التحيزات المعرفية (Cognitive Biases) وبناءً عليه، يهدف الاقتصاد السلوكي إلى التأثير على تصورات وتفضيلات الأفراد من خلال استخدام ما يعرف بالتدخلات السلوكية أو الوكزات (Behavioral Nudges).

### كيف يعمل الاقتصاد السلوكي ومنهج الوكزات؟

الوكزات هي سياسات يتم تصميمها بهدف تغيير سلوك الأفراد بشكل منهجي، ولكن غير ملحوظ، مما يدفعهم لتبني تفضيلات معينة دون تقييد خياراتهم. بعبارة أخرى، هي وسيلة لتوجيه سلوك الأفراد نحو اتخاذ قرارات أفضل لهم وللمجتمع، دون فرض أي قيود أو حوافز مادية كبيرة. في هذا الإطار، يعتمد الاقتصاد السلوكي ومنهج الوكزات على فهم عميق للكيفية التي يتخذ بها الأفراد القرارات. فبدلاً من محاولة تغيير قرارت الأفراد بشكل مباشر، يهدف هذا النهج إلى تغيير البيئة التي يتخذون فيها القرارات، مما يؤدي إلى تغيير سلوكهم بشكل طبيعي. ورغم حداثة منهج الاقتصاد السلوكي ومحدودية تطبيقاته على الصعيد العملي، إلا أنه يحمل إمكانات كبيرة في مجالات دعم السياسات العامة والتنمية المجتمعية.

ففي مجال الصحة العامة، على سبيل المثال، يمكن أن تلجأ وزارة الصحة إلى التنسيق مع مراكز التسوق لوضع منتجات الخضار والفاكهة في الواجهة من أجل تشجيع الناس على تبني عادات غذائية أكثر صحة ، وبالتالي التقليل من نسب انتشار الأمراض غير السارية كالسكر والضغط وأمراض القلب.

### أهمية الاقتصاد السلوكي ومنهج الوكزات في صناعة السياسات

- **زيادة فعالية السياسات:** يمكن استخدام الوكزات لزيادة فعالية السياسات العامة في مجالات مثل الصحة والتعليم والبيئة.
- **تغيير السلوكيات غير المرغوب فيها:** يمكن استخدام الوكزات لتشجيع السلوكيات الإيجابية والحد من السلوكيات السلبية.
- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** يمكن أن تساهم الوكزات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توجيه سلوك الأفراد نحو خيارات أكثر استدامة.

في مجال الادخار والتخطيط المالي، يمكن أن تلجأ وزارة المالية، بالتعاون مع البنوك، إلى تسهل عملية الاشتراك في خطط التقاعد التلقائية من أجل زيادة معدلات الادخار. وفي مجال البيئة، يمكن أن تلجأ الحكومة إلى استخدام ملصقات توضح تأثير الاستهلاك على البيئة من أجل تشجيع ممارسات أكثر استدامة.

## 3. الاقتصاد السلوكي والانتقال إلى القطاع الرسمي

إن عملية دمج القطاع غير الرسمي في مصر في الاقتصاد الرسمي لاتزال تشكل تحدياً كبيراً في مجال السياسة العامة. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الاقتصاد السلوكي وبالأخص الوكزات والتدخلات السلوكية في تعديل التصورات الذهنية الخاصة بأصحاب الأعمال غير الرسميين وتحفيزهم على اتخاذ قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

في هذه الدراسة، قمنا بإجراء تجربة مسحية مطبقة على ٢٤٠ شخصًا يديرون أعمالًا غير رسمية في مصر من ثلاث مدن مختلفة، وهي العبور والسادس من أكتوبر والشروق. باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي, تم تقسيم المشاركين إلي ثلاث مجموعات، مجموعة ضابطة (control group) و مجموعتين للتدخل (treatment groups).

تم إعلام مجموعة التدخل الأولي بأن جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يوفر تمويلاً يتراوح بين ١٠ آلاف جنيه مصري إلى ٤٠ ألف جنيه مصري دون أن يتطلب ذلك تقديم ترخيص مشروع رسمي وأيضاً يقدم تمويلاً يصل إلى ١٠٠ ألف جنيه في حال تقديم ترخيص مؤقت. تم سؤال أفراد المجموعة عما إذا كانت هذه المعلومة ستؤثر على قرارهم بتسجيل أعمالهم.

أما بالنسبة لمجموعة التدخل الثانية، فقد تم تزويد أفرادها بوكزة معرفية تتعلق بقدرة الجهاز على مساعدتهم - بشكل مجاني - في بيع منتجاتهم من خلال ربطهم بالمؤسسات الكبرى التي تستخدم منتجاتهم النهائية في عمليات الإنتاج الخاصة بهم. وتم سؤال أفراد المجموعة أيضاً عما إذا ذلك سيؤثر على قرارهم بتسجيل أعمالهم.

أظهرت نتائج التجربة بشكل واضح أن الأشخاص الذين تم تزويدهم بالوكزات المعرفية أظهروا احتمالات امتثال إلى قرار الانتقال إلى القطاع الرسمي بشكل أكبر من المجموعة الضابطة. فهذه الوكزات جعلت المنافع المرتبطة بالتسجيل ملموسة ومتاحة بشكل أكبر، مما أدى إلى إعادة تقييم التحيزات الراسخة بشأن الانتقال إلى القطاع الرسمي.

ارتكزت هذه التدخلات السلوكية على إتاحة وتبسيط المعلومات وتيسير وصولها وتسليط الضوء على المنفعة المترتبة على قرار تسجيل المنشأة، وهو ما ساعد أصحاب الأعمال غير الرسمية على إعادة النظر في تحيزاتهم الفكرية ضد الاقتصاد الرسمي، وهو ما أثر في النهاية على اتخاذ القرار بالاندماج في القطاع الرسمي.

**شكل رقم (3) نتائج التجربة بحسب المجموعات**

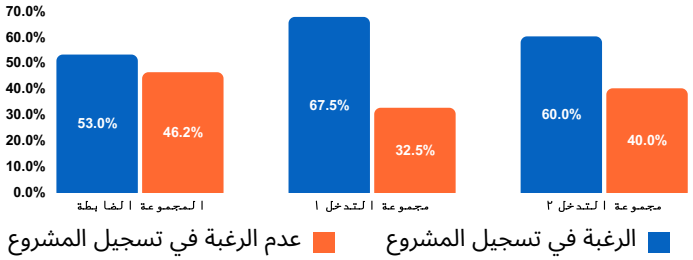


## 4. السياسات المقترحة:

في هذا الإطار، من المقترح قيام الحكومة المصرية باتخاذ التدابير التالية لتحفيز عملية إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد:

1. تصميم مبادرات حكومية "متخصصة" تأخذ في عين الاعتبار التنوع الكبير في خصائص أصحاب الأعمال غير الرسميين (مثل الخلفيات الاجتماعية المتنوعة، والتعليم المتفاوت، والخبرة السوقية والطموحات المختلفة). وفي هذا الإطار، من المفضل أن تميز الحكومة في مبادراتها بين القطاع غير الرسمي الذي يركز بشكل أساسي على ضمان البقاء في السوق، والقطاع غير الرسمي الذي يستهدف التوسع والنمو. يمكن أن تشمل المبادرات التي تستهدف

- النوع الأول:
  - تقليل رسوم التسجيل والإعفاء الضريبي لفترة زمنية معينة.
  - تقديم دورات تدريبية مجانية لتعزيز المهارات التجارية من أجل إدارة الأعمال بعد الانضمام إلى القطاع الرسمي.
  - توفير تدريب خاص ومساعدة الأشخاص ذوي التعليم المحدود أو المعدوم لمساعدتهم في فهم عملية التسجيل ومتابعة الأعمال.
- النوع الثاني:
  - تقليل تكلفة البحث عن المعلومات.
  - تقديم قروض بفوائد مخفضة.
  - توفير حوافز ضريبية لتعزيز الامتثال الضريبي.

2. توثيق حالات النجاح ونشر التجارب الخاصة بالمبادرات التمويلية الحكومية التي حققت نجاحاً مما يحفز أصحاب الأعمال الشباب المتحفظين تجاه المخاطر على إعادة النظر في قرار الانضمام إلى السوق الرسمي.

3. إطلاق حملة توعية إعلانية تهدف إلى تسليط الضوء على خدمات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتأكيد على انتشاره الجغرافي في كل أنحاء جمهورية مصر العربية, وذلك من خلال منصات التواصل الاجتماعي. ويشمل ذلك أيضاً التعريف بالموقع الإلكتروني للجهاز.

4. إطلاق تطبيق للهاتف المحمول لنشر ومشاركة المعلومات: فمن المقترح إطلاق تطبيق جديد من قبل الجهاز, يهدف إلى تزويد أصحاب الأعمال بإشعارات عن الدورات التدريبية والخدمات الضريبية، ودراسات الجدوى، وبرامج الدعم, فضلًا عن إمكانية الاستفسار عن أي موضوع عبر التطبيق.

## المراجع:


- Benhassine, Naji & Mckenzie, David & Pouliquen, Victor & Santini Massimiliano. (2018) "Does Inducing the Informal Firms to Formalize Make Sense? Experimental Evidence from Benin" Journal of Public Economics. Volume 157. Pages 1-14.
- CAPMAS Database 2023, https://www.capmas.gov.eg/
- El-Haddad, A., & Gadallah, M. M. (2021). "The Informalization of the Egyptian Economy (1998–2012): A Driver of Growing Wage Inequality." Applied Economics, 53 (1), 115-144.
- Ghisellini, F. & Chang, B. (2018) "Behavioral economics: Moving forward" Palgrave Mcmillan.


أعدت هذا العدد د. رانيا صلاح الدين معاذ، المدرس في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأهرام الكندية, استناداً إلى رسالتها للدكتوراه بعنوان "دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي: دراسة للحالة المصرية باستخدام المنهج السلوكي"، والتي تمت مناقشتها ونشرها في 2023. قامت دكتورة رانيا بإعداد مجموعة من الدراسات المنشورة في دوريات علمية محكمة حول الشراكة الاستراتيجية بين مصر والصين، ودور القطاع المالي والحوكمة في تعزيز ريادة الأعمال الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر القسم، أو الكلية، أو الجامعة.

عن آراء في القضايا الاقتصادية المعاصرة: تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا الاقتصادية المعاصرة، والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا اقتصادية معاصرة ومتنوعة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
حقوق الصورة: AFP - مروان نعماني